



التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية

إعداد

د. علي عبد القادر علي

سلسلة اجتماعات

الخبراء

العدد رقم (22)



أهداف سلسلة اجتماعات الخبراء:

تهدف هذه السلسلة إلى المساهمة في نشر الوعي بأهم القضايا التنموية عموماً، وتلك المتعلقة بالدول العربية خصوصاً، وذلك بتوفيرها لنصوص المحاضرات، وملخص المناقشات، التي تقدم في لقاءات عامة دورية يقوم بتنظيمها المعهد خلال فترة النشاط التدريبي، وحسب المناسبات. ونظراً لحرص المعهد على توسيع قاعدة المستفيدين يقوم بتوزيع إصدارات السلسلة على أكبر عدد ممكن من المؤسسات والأفراد والمهتمين بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية في البلدان العربية، آمليين أن تساهم هذه الإصدارات في دعم الوعي بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية ونشر الآراء المختلفة للتعامل مع هذه المشاكل في البلدان العربية.





سلسلة اجتماعات الخبراء ” ب “
المعهد العربي للتخطيط بالكويت

التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية

إعداد
د. علي عبد القادر علي

فبراير 2007

العدد رقم (22)



ISBN: 99906 - 80 - 16 - 7
Depository Number: 2007/015



المحتويات

5	تقديم
7	1. مقدمة
9	2. ملاحظات منهجية
13	3. أطروحة تأنيث الفقر: هل تُعاني النساء من الفقر أكثر من الرجال ؟
15	4. انتشار الفقر وتمكين النساء
16	1.4. فقر الدخل وتمكين النساء
18	2.4. الفقر البشري وتمكين النساء
20	5. هل تؤثر معدلات النمو الاقتصادي على تمكين المرأة ؟
24	6. هل تؤثر التحولات الهيكلية على تمكين المرأة ؟
27	7. ملاحظات ختامية
28	ملخص المناقشات
30	المراجع
31	الملاحق





تقديم

تناول الورقة موضوعاً تمويماً شيقاً وبالغ الأهمية ألا وهو موضوع ”التنمية وتمكين المرأة في الدول العربية“ خصوصاً في إطار التعريف العريض للتنمية باعتبارها ”عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر“ بغض النظر عن نوعهم . وكما هو معروف، فإن مثل هذا التعريف العريض للتنمية يتجاوز المقاربات الضيقة للتنمية والتي كانت سائدة في الأدبيات المتخصصة حتى وقت قريب .

ويهمنا في هذا الصدد ملاحظة أن هذا التعريف العريض للتنمية قد وجد قبولاً دولياً واسعاً، وترجمه المجتمع الدولي في شكل الأهداف الإنمائية للألفية التي صاغتها الأمم المتحدة في إطار إعلان قمة الألفية الذي صدر في سبتمبر من عام 2000. وكما نعلم جميعاً، فقد اشتملت الأهداف الثمانية على هدف ينص على ”التقدم نحو تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة“، وهو الهدف الثالث من أهداف الإنمائية للألفية. ويعكس هذا الهدف اهتمام المجتمع الدولي بالحريات المتاحة للنساء في المجتمع ودورهن في إحداث التغيير الاجتماعي.

ودون الدخول في تفاصيل تاريخية، وفنية، ربما كان من المناسب ملاحظة أن أجندة الحركات الاجتماعية حول حريات وحقوق المرأة قد اشتملت على هدفين رئيسيين هما :

- (1) هدف رفاه المرأة : بمعنى أن تحظى المرأة في المجتمع بمعاملة مساوية للمعاملة التي يلقتها الرجل، خصوصاً في مجالات العمل المختلفة.
- (2) هدف دور المرأة في المجتمع : بمعنى أن ينظر المجتمع للمرأة على أنها شريك فاعل في إحداث التغيير الاجتماعي الذي من شأنه أن يؤثر إيجاباً على رفاه أفراد المجتمع نساءً ورجالاً على حد سواء.

ويلاحظ في هذا الصدد أن الهدف الأول حول رفاه المرأة قد سيطر على نشاطات الحركات النشطة لحقوق المرأة، خصوصاً في المجتمعات الغربية المتقدمة، التي حققت إنجازات اجتماعية ملحوظة خصوصاً في مجال تشريعات الأحوال الشخصية .

وكما سيتضح لكم، فقد تم تناول موضوع الورقة على أساس مقارنة النوع الاجتماعي. وكما هو معروف، فإنه يقصد بالنوع الاجتماعي مجموعة المفاهيم الاجتماعية حول التصرفات والنشاطات التي تُعتبر ملائمة لكل من الذكور والإناث وحول الحقوق والسلطات التي يمكن أن يتمتع بها كل من النوعين، وذلك حسب الأعراف المجتمعية والتراكبات الثقافية لكل مجتمع.



توضح الأدبيات المتخصصة أن العلاقات بين النوعين في دولنا العربية تتشكل في إطار نموذج تقليدي يتصف بأربع صفات، هي: مركزية العائلة أو الأسرة عوضاً عن مركزية الفرد، ومركزية دور الرجل كالعائل الوحيد للأسرة، وحاكمية القيود على الاختلاط بين الجنسين، وسيادة ميزان قوى غير متكافئ بين الرجل والمرأة في المجال الخاص، مما يؤثر سلباً على دخول المرأة للمجال العام. وبعد، نودّ أن نختم بملاحظة أن قبضة النموذج التقليدي العربي على تشكيل العلاقات بين النوعين قد أخذت في التراخي في عدد من الدول العربية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بسبب عدد كبير من العوامل. وفي هذا الصدد يمثل حصول المرأة الكويتية على حقها السياسي والدستوري في الانتخابات والترشيح وممارستها لهذا الحق أحد الشواهد التطبيقية على التغيرات المجتمعية التي تدرج تحت التعريف العريض للتنمية.

د. عيسى الغزالي

مدير عام المعهد العربي للتخطيط





1. مقدمة

دعنا نلاحظ ابتداءً أنه منذ نهاية تسعينات القرن الماضي تبلور اتجاه عام في أوساط المفكرين من جانب، ومؤسسات العون الإنمائي من جانب آخر، على تعريف عريض للتنمية، بحيث يتم النظر إليها على أنها "عملية لتوسيع الحريات الحقيقية التي يتمتع بها البشر"، نساءً ورجالاً⁽¹⁾. ويتجاوز مثل هذا المنظور الذي يركز على حريات الإنسان المقاربات الضيقة للتنمية كتلك التي تعتبر التنمية على أنها نمو الناتج القومي الإجمالي، أو أنها زيادة متوسط دخل الفرد، أو أنها التصنيع أو أنها التقدم التقني أو أنها التحديث الاجتماعي. وعلى الرغم من أن بعض هذه المقاربات تمثل وسائل لتوسيع حريات البشر، إلا أن الحريات تعتمد على محددات أخرى كالترتيبات الاجتماعية لتوفير خدمات الصحة والتعليم، والحقوق السياسية والمدنية التي تهيئ الفرص للمشاركة في الجدل حول القضايا العامة ومساءلة أولى الأمر.

أدى تبني مفهوم التنمية ليعنى بتوسيع الحريات التي يتمتع بها البشر إلى تطوير عدد من المبادرات الدولية حول المناهج التطبيقية التي يمكن استخدامها لتقييم جهود التنمية تمثل أهمها في الأهداف الدولية للتنمية التي اتفق عليها المجتمع الدولي في إطار الأمم المتحدة في سبتمبر 2000، والتي أصبحت تعرف بأهداف "الألفية للتنمية" التي اشتملت على:

- تخفيض نسبة من يعيشون في فقر مدقع بمعدل النصف خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
- إلحاق جميع الأطفال بالتعليم الابتدائي قبل حلول 2015.
- التقدم نحو هدف تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة من أسباب القوة عن طريق إزالة التفاوت بينهما في التعليم الابتدائي والثانوي قبل حلول 2015.
- إنقاص معدلات وفيات الأطفال الرضع بنسبة الثلثين خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
- إنقاص معدلات الوفيات أثناء الولادة بنسبة ثلاثة أرباع خلال الفترة من 1990 إلى 2015.
- مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز) والملاريا وغيرها من الأمراض.
- تنفيذ إستراتيجيات وطنية للتنمية قادرة على الاستمرار حتى عام 2015، حتى يمكن عكس اتجاه الخسارة في الموارد البيئية حتى عام 2015.

ويلاحظ في هذا الصدد، أن كل هذه الأهداف تتمحور حول الإقلال من الفقر، وأن هدف الإقلال من الفقر إلى نصف مستواه الذي كان سائداً في عام 1990 بحلول عام 2015 قد تمت صياغته على أساس المنهجية المهيمنة للقياس الكمي لظاهرة الفقر، بينما تمت صياغة بقية الأهداف على أساس



منهجية الاستطاعة التي تمثل السند النظري والفلسفي للتعريف العريض. وقد تمت صياغة هدف الإقلال من الفقر على وجه التحديد على أساس "مؤشر عدد الرؤوس"، الذي يقصد به نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر يتم تحديده، (دولار للفرد في اليوم بالمكافئ الشرائي لعام 1985). ويلاحظ في هذا الصدد، أن مؤشر عدد الرؤوس يقيس مدى انتشار الفقر في المجتمع.

من جانب آخر، فإنه يلاحظ أن الهدف الرئيسي الثالث من الأهداف الإنمائية للألفية يعني "بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة" والذي عكس اهتمام المجتمع الدولي بالحرريات المتاحة للنساء في المجتمع، وفي ما يمكن أن يساهم به في إحداث التغيير الاجتماعي. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن أجندة حركة "حريات حقوق المرأة" قد تضمنت هدفين هامين، هما: أن تحظى المرأة في المجتمع بمعاملة مساوية للمعاملة التي يلقاها الرجل خصوصاً في مجالات العمل المختلفة، والذي يمكن وصفه بهدف "رفاه المرأة" في المجتمع، وهدف أن يكف المجتمع عن النظر للمرأة كمتلقية لمساعدات تزيد من رفاهيتها، وإنما ينظر لها كشريك فاعل في إحداث التغيير الاجتماعي الذي من شأنه التأثير على النساء والرجال على حد سواء⁽²⁾، وهو ما يمكن وصفه بهدف "دور المرأة" في المجتمع.

وبينما ركزت الحركات النشطة لحقوق المرأة، خصوصاً في المجتمعات الغربية المتقدمة، على هدف رفاه المرأة، فقد حظي هدف دور المرأة باهتمام في الآونة الأخيرة، ولعل أهم الأمثلة التي يمكن أن تُساق في مجال الدور الفاعل للمرأة في المجتمع هو دورها في مجال تعظيم فرص الحياة للأطفال، ومن ثم انخفاض معدلات وفيات الأطفال والرضع، ودورها في ترشيد عملية الإنجاب، ومن ثم انخفاض معدلات الخصوبة. وكلا هذين المجالين له أهمية حرجة في عملية التنمية من حيث انطوائها على توسيع الحرريات المتاحة. وفي كلا الحالتين نجد أن رفاه المرأة يؤثر تأثيراً مباشراً، ويلعب دوراً محورياً، كوسيط في تحقيق الأهداف التنموية.

بالإضافة إلى الهدف الثالث من الأهداف الإنمائية، فإنه يلاحظ أن الهدف الثاني حول التعليم، والهدف الخامس حول الصحة الإنجابية، والهدف السادس حول مكافحة الأمراض المعدية، تنطوي على محتوى للمساواة بين الجنسين ورفاه المرأة.

إن هذه الورقة تهدف إلى استكشاف العلاقة بين التنمية بتعريفها الواسع، معبراً عنها بالإقلال من الفقر، وتمكين النساء وكذلك إلى استكشاف العلاقة بين النمو الاقتصادي والتحول الهيكلي (كتعريف تقليدي للتنمية) وتمكين المرأة. ولأغراض هذا الاستكشاف، يقدم القسم الثاني عدداً من الملاحظات المنهجية حول طريقة استكشاف العلاقة، ويتناول القسم الثالث استعراضاً للشواهد حول ما إذا كانت النساء يعانين من انتشار فقر الدخل أكثر من الرجال، وهي قضية تعرف بأطروحة "تأنيث



الفقر"، وذلك في عدد من الدول العربية التي توفرت لها المعلومات المطلوبة. في القسم الرابع نستعرض النتائج التي توصلنا إليها في ما يتعلق بكيفية تأثير التنمية على تمكين المرأة، وذلك عن طريق استخدام المؤشرات الملائمة التي تم استعراضها تحت الملاحظات المنهجية. ويشمل القسم الخامس على النتائج الخاصة بتأثير النمو الاقتصادي بينما يقرر القسم السادس النتائج المتعلقة بالتحول الهيكلي. ونقدم في القسم الأخير بعض الملاحظات الختامية.

2. ملاحظات منهجية

يستوجب التصدي لهذه المحاور تناول قضايا التنمية على أساس مقارنة النوع الاجتماعي. وكما هو معروف، فإنه يقصد بالنوع الاجتماعي مجموعة المفاهيم الاجتماعية حول التصرفات والنشاطات التي تعتبر ملائمة لكل من الذكور والإناث وحول الحقوق والسلطات التي يمكن أن يتمتع بها كل من النوعين، وذلك حسب الأعراف المجتمعية والتراكمات الثقافية لمختلف المجتمعات. وعلى أساس من هذا التعريف، يعتبر "النوع الاجتماعي" كفضة إجتماعية تقرر فرص الإنسان في الحياة وتحدد مشاركته في مختلف نشاطات المجتمع بما في ذلك النشاط الاقتصادي، الأمر الذي يكسب مفهوم النوع الاجتماعي في حد ذاته قيمة تحليلية.

توضح مراجعات الأدبيات المتخصصة أن العلاقات بين الجنسين في الدول العربية تتشكل في إطار نموذج تقليدي للنوع الاجتماعي، يتصف بأربعة صفات هي: مركزية العائلة عوضاً عن مركزية الفرد، حيث يلعب النساء والرجال أدواراً متكاملة ولكنها ليست بالضرورة متكافئة؛ ومركزية دور الرجل كالعائل الوحيد للأسرة؛ وحاكمية القيود على الاختلاط بين الجنسين وذلك باعتبار أن كرامة وشرف الأسرة مرتبطان بسمعة المرأة؛ وسيادة ميزان قوي غير متكافئ بين الرجل والمرأة في المجال الخاص مما يؤثر سلباً على دخول المرأة في المجال العام⁽³⁾. ويلاحظ في هذا الصدد، ودون الدخول في تفاصيل، أن قبضة هذا النموذج التقليدي قد بدأت في التراخي في عدد من الدول العربية منذ بداية ثمانينات القرن العشرين مع اشتداد وقع الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالمنطقة.

في إطار مثل هذا النموذج التقليدي، فإنه ليس هناك ما يمنع من النظر إلى انتشار الفقر، بمعنى "قلة الدخل"، باستخدام المنهجية الاقتصادية المهيمنة في قياس الفقر وذلك باستخدام الأسر كوحدات تحليلية. يعرف الفقر تحت هذه المنهجية بأنه حالة عدم الحصول على مستوى للمعيشة يعتبر لائقاً، أو كافياً، بواسطة المجتمع الذي تعيش فيه الأسرة. وعلى أساس هذا التعريف العريض، فإن الأدبيات النظرية والتطبيقية تقوم بتحديد مستوى أدنى للمعيشة يعتبر من لا يحصل عليه من



ضمن الفقراء، ويسمى هذا المستوى الأدنى من المعيشة "خط الفقر". وعادة ما يحسب "خط الفقر" في الدول النامية على أساس "الإنفاق الاستهلاكي" كمؤشر لمستوى المعيشة ومن ثم مستوى الرفاه الاقتصادي. ودون الدخول في التفاصيل الفنية فإنه يكفي ملاحظة أنه قد تبلورت منهجية تطبيقية لحساب خط الفقر في الدول النامية تعتمد على مقابلة الاحتياجات الأساسية، وأن معظم الدراسات الحديثة للفقر في الدول العربية قد اتبعت هذه المنهجية.

وعلى أساس خط الفقر، فإنه عادة ما يتم حساب عدد من مؤشرات قياس الفقر التقليدية. ويعتبر مؤشر تعداد الرؤوس أكثر مؤشرات قياس الفقر استخداماً وأسهلها فهماً، والذي يُعرف على أنه نسبة عدد الفقراء من إجمالي السكان في المجتمع وعادة ما يستخدم هذا المؤشر لقياس مدى تضييق الفقر في المجتمع. كذلك تستخدم مؤشرات فجوة الفقر (لقياس عمق الفقر في المجتمع) والفجوة التربيعية للفقر (لقياس حدة الفقر)⁽⁴⁾. ويهمننا في هذا الصدد، ملاحظة أن هذه المؤشرات تختص بميزة التجميع المنفصل، بمعنى أنه يمكن الحصول على أي من المؤشرات على مستوى القطر بتجميع المؤشرات الفرعية للفقر لمختلف الشرائح السكانية في القطر وذلك بعد ترجيحها بنسبة السكان. ولعله لا يخفى على فطنة القارئ أن دراسة الفقر حسب النوع الاجتماعي تتطلب تقسيم مجتمع الدراسة على أساس النوع الاجتماعي، مثله في ذلك مثل بقية الشرائح⁽⁵⁾.

في ما يتعلق بقياس الفقر على أنه حرمان من الاستطاعة (أو القدرة)، فإنه يهمننا ملاحظة أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قد طوّر مؤشراً مركباً لقياس الفقر البشري إستناداً إلى اعتبار أنه تحت المفهوم "لا يكمن فقر الحياة فقط في حالة الفقر التي يعيشها المرء بالفعل، ولكن أيضاً في عدم توفر فرصة حقيقية له - بسبب العوائق الاجتماعية والظروف الشخصية - لكي يعيش حياة تستحق أولها قيمة"⁽⁶⁾.

يتمحور المؤشر المركب للفقر البشري حول ثلاثة عناصر أساسية للحياة البشرية ويسعى لعكس حالة الحرمان في كل، ومن ثم تجميعها في مؤشر مركب. يُعنى العنصر الأول بالحرمان من البقاء وإمكانية التعرض للوفاة في سن مبكرة نسبياً، ويتم قياسه بالنسبة المئوية للأشخاص الذين يتوقع وفاتهم قبل سن الأربعين (ويُرمز إليه بالحرف P_1). ويُعنى العنصر الثاني بالحرمان من المعرفة ومدى الاستبعاد من عالم القراءة والتواصل الثقافي، ويتم قياسه بالنسبة المئوية للبالغين من السكان الذين تتعدم في أوساطهم معرفة القراءة والكتابة (بمعنى نسبة الأمية التعليمية)، (ويُرمز إليه بالحرف P_2).



هذا ويعنى العنصر الثالث بالحرمان من مستوى معيشة لائق ولا سيما الحرمان من توفر الموارد الاقتصادية عموماً (ويرمز إليه بالحرف P_3). ويتم قياس هذا الجانب من الحرمان بواسطة ثلاثة مؤشرات فرعية، هي: النسبة المئوية للأشخاص الذين لا تتوفر لهم فرص الحصول على الخدمات الصحية (ويرمز إليه بالحرف P_{31})، النسبة المئوية للأشخاص الذين لا يحصلون على مياه مأمونة (ويرمز إليه بالحرف P_{32}) والنسبة المئوية للأطفال دون الخامسة الذين يعانون من نقص معتدل أو شديد في الوزن (ويرمز إليه بالحرف P_{33}). ويتم الحصول على المؤشر P_3 كمتوسط للمؤشرات الثلاثة. ومن بعد، يعرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مؤشر الفقر البشري (ويرمز إليه بالحروف HPI) على النحو التالي، حيث تمت الصياغة لتتيح إمكانية الإحلال بين المؤشرات الفرعية:

$$(1) \quad HPI = \left(\frac{1}{3} [P_1^3 + P_2^3 + P_3^3] \right)^{\frac{1}{3}}$$

ولاستكشاف تأثير التنمية بمعنى الإقلال من الفقر على تمكين المرأة، يمكن استخدام "مؤشر التمكين المرتبط بنوع الجنس" الذي طوره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأغراض تقريره السنوي حول التنمية البشرية. ويهمنا ملاحظة أن هذا المؤشر يشتمل على متغيرات فرعية، هي: النسبة المئوية لكل من المرأة والرجل في المناصب الإدارية والتنظيمية، النسبة المئوية لكل منهما من الأعمال المهنية والفنية (للتعبير عن المشاركة الاقتصادية وسلطة صنع القرارات الاقتصادية)، النسبة المئوية لحصة كل منهما من المقاعد البرلمانية (للتعبير عن المشاركة السياسية وسلطة صنع القرارات السياسية)، ومتغير الدخل للتعبير عن السيطرة على الموارد الاقتصادية⁽⁷⁾. هذا وقد استخدم ولكل مؤشر فرعي مفهوم النسب المكافئة للتوزيع المتساوي بين الجنسين للحصول على المؤشر المركب، وهو مفهوم يستند بدوره على "معامل تجنب عدم المساواة بين النوعين"، ϵ ، في دالة الرفاهية المجتمعية. ولأغراض التطبيق، فإنه عادة ما يتم استخدام دالة رفاهية مجتمعية ذات مرونة حدية ثابتة، تأخذ الشكل التالي، حيث X هي مؤشر للإنجاز في مجال معين وذلك لقيم معامل تجنب عدم المساواة ϵ موجبة وتختلف عن الواحد:

$$(2) \quad U(x) = \frac{1}{1-\epsilon} x^{1-\epsilon}$$

ولقيم ϵ تساوي واحدة تأخذ دالة الرفاهية المجتمعية الشكل التالي:

$$(3) \quad U(x) = \log x$$



وعلى أساس هذه الدالة، فقد تم تطوير مفهوم "الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل"، بمعنى أنه ذلك الإنجاز الذي إذا ما تم تحقيقه بنفس المستوى للأطراف المعنية فإنه يعتبر من الناحية الاجتماعية مكافئاً للإنجاز الفعلي المشاهد. وفي حالة تحليل النوع يمكن تعريف "الإنجاز المكافئ للتوزيع العادل"، X_e ، على النحو التالي، حيث الرموز f و m تعني الإناث والذكور وحيث γ هي نسبة الإناث لإجمالي السكان:

$$(4) \quad \frac{X_e^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon} = \gamma \frac{X_f^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon} + (1-\gamma) \frac{X_m^{1-\varepsilon}}{1-\varepsilon}$$

حيث الجانب الأيسر هو دالة تقييم الإنجاز في حالة الإنجاز المكافئ، والجانب الأيمن هو الإنجاز المشاهد لكل من الإناث والذكور حسب وزنهما السكاني. من المعادلة رقم (5) يمكن الحصول على "الإنجاز المكافئ" بطريقة مباشرة على النحو التالي:

$$(5) \quad X_e = \left[\gamma X_f^{1-\varepsilon} + (1-\gamma) X_m^{1-\varepsilon} \right]^{\frac{1}{1-\varepsilon}}$$

ويلاحظ في هذا الصدد أنه عندما يكون المجتمع غير مكترث لعدم المساواة، $\varepsilon=0$ ، فإن X_e تساوي المتوسط الحسابي للعادي للإنجاز، وتعني هذه الحالة أن المجتمع لا يعير اهتماماً للعدالة وعند قيم موجبة للمعامل ε يكون المجتمع مفضلاً للعدالة، وعازفاً عن عدم العدالة كما سبق وأن لاحظنا.

ولأغراض الحصول على المؤشر المركب للتمكين، E_j ، لكل من المؤشرات الفرعية قبل تجميعها، فإنه يتم نسبة مؤشر الإنجاز المكافئ للمتوسط الحسابي العادي، μ_j ، على النحو التالي:

$$(6) \quad E_j = \frac{X_{ej}}{\mu_j}$$

يلاحظ أن المعادلة رقم (6) تعبر عن مؤشر لعدالة التوزيع بين الجنسين في مؤشر الإنجاز المستخدم، بحيث تكون هناك مساواة كاملة عندما يكون الإنجاز المكافئ مساوياً لمتوسط الإنجاز المشاهد. كما يلاحظ أنه بما أن قيم كل المؤشرات الفرعية هي عبارة عن نسب مئوية، فإن المتوسط μ_j عادةً ما يكون 0.5 لكل مؤشر فرعي بمعنى المساواة بين الجنسين. ويتم الحصول على مؤشر التمكين كمتوسط للمؤشرات الفرعية على النحو التالي:

$$(7) \quad E = \frac{(E_1 + E_2 + E_3)}{3}$$

وكما درجت الأدبيات الاقتصادية في استكشاف العلاقات السببية بين مختلف المتغيرات، سيتم استخدام مؤشر التمكين كمتغير تابع يعتمد على مختلف مؤشرات التنمية كمتغيرات مفسرة،



وذلك لتقدير معاملات هذه المتغيرات على أساس معادلات تقدير على النحو التالي :

$$(8) \quad E = \alpha + \beta y$$

حيث y هي مؤشر التنمية كفقر الدخل أو الفقر البشري أو معدل النمو، أو الهيكل الاقتصادي.

3. أطروحة تأنيث الفقر: هل تعاني النساء من الفقر أكثر من الرجال؟

على الرغم من التحسن النسبي في حالة توفر المعلومات حول توزيع الإنفاق في الدول النامية عموماً والدول العربية خاصة والتي تمكن من تقدير مؤشرات الفقر ، إلا أن الحالة المعرفية في هذا المجال لا تزال تتصف بقدر كبير من عدم الوضوح . وتتفاوت التقديرات لحالة تشي الفقر في الدول العربية كإقليم ، وللاقطار العربية كل على حدة ، وذلك حسب تفاوت الافتراضات المستخدمة، خصوصاً في ما يتعلق بتلك الافتراضات الخاصة بتقدير خط الفقر .

من جانب آخر، فإن الدراسات الدولية التي تقدر الفقر في مختلف أقاليم العالم توفر نتائج تمكن من مقارنة مجموعة الدول العربية مع مختلف أقاليم العالم، وذلك من خلال توحيد المنهجية، خصوصاً في ما يتعلق بخط الفقر . وتعاني مثل هذه الدراسات من تدني تقديرات الفقر، وذلك لافتراضها ثبات خط الفقر عبر الزمن وعبر الأقطار .

هدفت آخر هذه الدراسات الدولية ، شن ورافاليون (2004) ، إلى بناء صورة حديثة حول تطور الفقر منذ بداية ثمانينات القرن الماضي في مختلف أقاليم العالم، مستخدمة في ذلك أحدث المعلومات المتاحة حول توزيع الدخل والإنفاق من مختلف الدول . وقد تم تقدير مؤشر عدد الرؤوس للدول العربية كإقليم اشتمل على : الأردن (على أساس مسوحات الإنفاق للأعوام 1987 و 1992 و 1997) وتونس (1985 و 1990 و 1995 و 2000) والمغرب (1985 و 1990 و 1999) واليمن (1992 و 1998) والجزائر (1988 و 1995)⁽⁸⁾ .

إستند تقدير مؤشر عدد الرؤوس في إحدى مجموعات النتائج على خط للفقر يعتمد على متوسط إنفاق الفرد، وذلك حتى يتسنى الحصول على تقديرات لمؤشر عدد الرؤوس يعكس المرحلة التنموية للقطر في السنة الابتدائية، حيث حُسبت القيم على أساس المكافئ الشرائي للدولار لعام 1993. وتوضح أحدث النتائج أن إقليم الدول العربية قد كان أقل أقاليم الدول النامية إنتشاراً للفقر، وذلك لكل السنوات منذ بداية ثمانينات القرن الماضي، حيث كان هناك حوالي 37% من السكان يعيشون تحت خط للفقر يبلغ 1.78 دولار للفرد في اليوم في عام 1981، وأن الاتجاه الزمني للفقر في



الدول العربية قد كان نحو الانخفاض، حيث قدر مؤشر تعداد الرؤوس لعام 2001 بحوالي 17% من السكان يعيشون تحت نفس خط الفقر.

وفي ضوء ندرة المعلومات التفصيلية حول توزيع الإنفاق الاستهلاكي في عدد كبير من الدول العربية، فإنه ليس بمستغرب أن تكون النتائج المقررة في الأدبيات المتخصصة حول انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي نادرة أيضاً. كذلك الحال فإنه ليس بمستغرب أن تكون النتائج المقررة حول انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي، محكومة بطبيعتها بتوفر المعلومات التفصيلية حول توزيع الإنفاق، قد ظهرت في عدد من التقارير القطرية التي يصدرها البنك الدولي أو المعهد الدولي لسياسات الغذاء حول الفقر وذلك بحكم مشاركتهم، ومن ثم اطلاعهم على تفاصيل مسوحات الإنفاق والدخل التي تم تنفيذها منذ بداية ثمانينات القرن الماضي. ويهمنا في هذا الصدد، ملاحظة أن النتائج حول انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي لعدد من الدول العربية قد تم تقريرها في إطار تعرض التقارير القطرية المعنية لتقاطع الفقر. وفي ما يلي إستعراض لأحدث هذه النتائج لكل من الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب، واليمن.

يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (199-195:2004) حول تقييم الفقر في الأردن نتائج حول الفقر حسب النوع الاجتماعي وذلك لعام 2002 اعتماداً على معلومات مسح الإنفاق والدخل لعام 2003/2002، حيث تم اعتماد منهجية النظر إلى معلومات الإنفاق من وجهة نظر الأسر التي ترعاها النساء في مقابل تلك التي يرعاها الرجال، حيث لوحظ أن حوالي 10% من الأسر الأردنية قد كانت تحت رعاية النساء.

قدر مؤشر تعداد الرؤوس للأسر التي ترعاها النساء بحوالي 15.32% من إجمالي سكان هذه الأسر، مقارنةً بمؤشر لتعداد الرؤوس للأسر التي يرعاها الرجال بحوالي 14.07% من إجمالي سكان هذه الأسر. هذا وتوضح النتائج أنه ليس هناك من اختلاف ذو معنوية إحصائية في انتشار الفقر بين النوعين في كل من الأردن، وتونس، ومصر، والمغرب، واليمن.

ويورد تقرير صدر عن البنك الدولي (30:2003) حول تجديد المعلومات عن الفقر في تونس نتائج مقتضبة حول انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي، وذلك استناداً على المسح الوطني لميزانية الأسرة والاستهلاك والدخل لعام 2000. وبعد ملاحظة أن معلومات توزيع الإنفاق في مسوحات ميزانية الأسرة لا توفر أساساً متيناً للحكم على انتشار الفقر حسب النوع الاجتماعي، فقد تم استخدام منهجية النظر إلى نسبة السكان الذين يعيشون في أسر ترعاها النساء وذلك حسب حالة الفقر. وتوصل التحليل على مستوى القطر إلى أن احتمال أن تكون الأسرة الفقيرة تحت رعاية امرأة (والذي



قُدِّر بحوالي 0.132) يفوق بطريقة هامشية إحتمال أن تكون الأسرة غير الفقيرة تحت رعاية امرأة (0.123). هذا وقد خلص التقرير إلى أن ما يتوفر من شواهد ، على قلتها ، لا يشير إلى انتشار للفقير في أوساط النساء بأكثر مما هو في أوساط الرجال .

وتورد دراسة أعدها دات وجوليف وشارما (1998:30-31) ، حول تقاطيع الفقر في مصر ، نتائج مختصرة حول الفقر حسب النوع الاجتماعي إستناداً على المسح المتكامل للأسرة في مصر لعام 1997 . وباتباع منهجية النظر إلى رعاية الأسر حسب جنس رب الأسرة ، أوضحت الدراسة أن نسبة الأسر التي ترعاها النساء قد بلغت حوالي 13% من إجمالي الأسر على مستوى القطر ، حيث قدر مؤشر تعداد الرؤوس لهذه الأسر بحوالي 35.4 % من إجمالي هذه الأسر على مستوى القطر مقابل مؤشر لعدد الرؤوس بلغ حوالي 25.2 % للأسر التي يرعاها الرجال .

وفي حالة المغرب ، يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (2001:9) ، حول تحديث النتائج حول الفقر ، نتائج حول الفقر حسب النوع الاجتماعي وذلك لعام 1999/1998 إعتماًداً على مسح قياس مستويات المعيشة لنفس العام . ويلاحظ التقرير أن النوع الاجتماعي لرب الأسرة لم يكن محدداً ذو معنوية للفقير : 90.9% من الأسر الفقيرة يرعاها الرجال و 9.1% ترعاها النساء مقارنة مع نسب رعاية 87.8% و 12.1% من إجمالي السكان . على هذا الأساس ، فإنه ليس هناك من أدلة تؤيد مقولة تأنيث الفقر ، مع ملاحظة أن تفسير هذه النتيجة يتطلب توشي الحذر ."

وأخيراً يورد تقرير صدر عن البنك الدولي (2002-a:7) ، حول تحديث النتائج حول الفقر في اليمن ، نتائج حول الفقر حسب النوع الاجتماعي وذلك لعام 1998 إعتماًداً على مسح ميزانية الأسرة لنفس العام . يلاحظ التقرير أن النوع الاجتماعي لرب الأسرة لم يكن محدداً ذو معنوية للفقير وذلك بدلالة أن 5.4% من الفقراء يعيشون في أسر يرعاها النساء وهو توزيع يتطابق مع توزيع السكان حسب نوع الأسرة ."

4. انتشار الفقر وتمكين النساء

يوضح رصد النتائج حول انتشار فقر الدخل حسب النوع الاجتماعي في الدول العربية أنه ليس هناك من شواهد تطبيقية تؤيد أطروحة تأنيث الفقر . وتمكننا هذه النتيجة العامة حول تأنيث الفقر من التصدي للتساؤل حول مدى تأثير إنتشار الفقر على إضعاف النساء باستخدام مؤشرات الفقر التجميعية على أنها ممثلة لانتشار الفقر في أوساط النساء .



وللإجابة على التساؤل حول أثر التنمية، بمعنى الإقلال من الفقر، قمنا بتقدير نموذج للانحدار بين "مؤشر التمكين المرتبط بنوع الجنس" كمتغير معتمد (يرجى تفسيره) وبين لوغاريتم كل من مؤشر تعداد الرؤوس و مؤشر الفقر البشري كمتغيرات مفسرة وذلك حسب المعلومات المتوفرة في تقرير التنمية البشرية لعام 2004 (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2004:147-149 جدول رقم 3؛ 217-220، جدول رقم 24) ⁽⁹⁾. وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن "مؤشر التمكين المرتبط بالجنس" متوفر لأربعة أقطار عربية فقط، من بين 79 قطراً حسب لها المؤشر، هي البحرين (بمؤشر بلغت قيمته 0.395) والسعودية (0.207)، ومصر (0.266) واليمن (0.123)، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة للمؤشر قد سجلت للنرويج (0.908) وأن أدنى قيمة للمؤشر قد كانت تلك التي سجلت لليمن.

ولاستكشاف مدى تأثير انتشار فقر الدخل على إضعاف النساء، فقد تم استخدام مؤشر عدد الرؤوس حسب خطوط الفقر القطرية لعينة من 40 قطراً ضمت أقطاراً من الدول المتقدمة (حيث استخدمت المعلومات لخط الفقر الذي يساوي 0.5 من الدخل الوسيط) وذلك حسب توفر المعلومات حول مؤشر التمكين الجنساني (أنظر الجدول الملحق رقم 4) للعينة التي استخدمت في التحليل). ويلاحظ في هذا الصدد أنه قد تم اعتماد الصيغة شبه اللوغاريتمية لأغراض التحوط لوجود علاقة غير خطية بين مؤشر تمكين النساء ومؤشرات انتشار الفقر.

في ما يتعلق بمؤشر الفقر البشري وبما أنه يتم حسابه لكل من الدول النامية والدول المتقدمة بمكونات مختلفة فقد إقتصرت عينة الدول التي استخدم فيها هذا المؤشر على عينة الدول النامية التي توفرت لها معلومات حوله بالإضافة إلى توفر مؤشر التمكين. على هذا الأساس، فقد تم تحديد عينة من 33 دولة نامية توفرت لها هذه المعلومات (أنظر الجدول الملحق رقم 3) للعينة التي استخدمت في التحليل).

1.4 فقر الدخل وتمكين النساء

يرصد الجدول رقم (1) النتائج التي توصلنا إليها في ما يتعلق بتأثير انتشار فقر الدخل، كما يعبر عنه مؤشر تعداد الرؤوس، على تمكين النساء، كما يعبر عنه مؤشر التمكين الجنساني ومكوناته المختلفة فيما عدا مكون نسبة الوظائف العليا التي تشغلها النساء وذلك لعدم المعنوية الإحصائية. وتعتبر الأرقام بين الأقواس عن القيم المطلقة لإحصائيات المعدلة للاتساق مع ظاهرة عدم ثبات تباين أخطاء التقدير.

جدول رقم (1) : إنتشار فقر الدخل وتمكين النساء

التفاصيل	مؤشر التمكين الجنساني	نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	نسبة النساء في الأعمال المهنية والفنية	نسبة دخل النساء لدخل الرجال
لوغاريتم مؤشر تعداد الرؤوس	0.2137- (7.90)*	0.1138- (6.07)*	0.0398- (1.73)***	0.0568- (1.83)***
ثابت التقدير	0.2161 (3.83)*	0.0075- (0.21)	0.3951 (9.29)*	0.4138 (7.21)*
معامل التحديد	0.5856	0.4924	0.0728	0.0806

ملحوظة: × تعني معنوية على مستوى 1% : *** تعني معنوية على مستوى 10% .

يمكن قراءة نتائج هذا الجدول على النحو التالي :

- (1) أن انتشار التنمية ، بمعنى الإقلال من فقر الدخل ، كما يُعبر عنها الانخفاض في مؤشر تعداد الرؤوس ، تؤدي في المتوسط إلى زيادة تمكين النساء كما يُعبر عنها مؤشر التمكين الجنساني، ويتسم هذا التأثير بمعنوية إحصائية مرتفعة للغاية . ولاستيعاب حجم مثل هذا التأثير يلاحظ ، على سبيل المثال ، أن من شأن انخفاض مؤشر تعداد الرؤوس لليمن (0.418) إلى مستوى مؤشر إنتشار الفقر في مصر (0.167) بمعنى انخفاض بنسبة 60 بالمائة، أن يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر التمكين الجنساني لليمن من 0.123 إلى 0.251 أي بما يعادل نسبة زيادة تبلغ 259 في المائة في قوة النساء .
- (2) أن التنمية بمعنى الإقلال من إنتشار فقر الدخل تؤدي في المتوسط إلى تمكين النساء في مجال التمثيل في البرلمانات الوطنية، ويتسم هذا التأثير بمعنوية إحصائية مرتفعة للغاية. ولاستيعاب حجم مثل هذا التأثير، فإنه يلاحظ، على سبيل المثال، أن من شأن انخفاض مؤشر تعداد الرؤوس لليمن إلى مستوى مؤشر تعداد الرؤوس في مصر، أن يؤدي إلى ارتفاع في نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء في اليمن من 0.003 إلى 0.071، مسجلة بذلك نسبة للزيادة مبالغ في ارتفاعها (2033%) .
- (3) أن التنمية بمعنى الإقلال من إنتشار فقر الدخل تؤدي في المتوسط إلى تمكين النساء في مجال شغل الأعمال المهنية والفنية، ويتسم هذا التأثير بمعنوية إحصائية بمستوى 10%. فعلى سبيل المثال يلاحظ أن انخفاض مؤشر تعداد الرؤوس في اليمن إلى مستوى ذلك المسجل لمصر من شأنه زيادة نسبة النساء اللائي يشغلن وظائف مهنية وفنية من 0.15 إلى 0.174 أي بنسبة تبلغ حوالي 16% .



(4) أن التنمية بمعنى الإقلال من إنتشار فقر الدخل تؤدي في المتوسط إلى تمكين النساء في ما يتعلق بالسيطرة على الموارد الاقتصادية مقارنة بالرجل ، كما تعبر عنها نسبة متوسط دخل النساء لمتوسط دخل الرجال ، ويتسم هذا التأثير بمعنوية إحصائية بمستوى المعنوية 10%. وعلى سبيل المثال، يلاحظ أن انخفاض مستوى إنتشار الفقر في اليمن إلى مستوى إنتشاره في مصر من شأنه زيادة نسبة دخل النساء لدخل الرجال من 0.3 إلى 0.334، أي بنسبة زيادة تبلغ حوالي 11% .

وتؤيد هذه النتائج فهمنا الفطري فيما يتعلق بتوقعات تأثير التنمية بمعنى الإقلال من انتشار الفقر على دور المرأة في المجتمع من حيث تمكينها في مختلف المجالات.

2.4 الفقر البشري وتمكين النساء

على الرغم من تدني إنتشار فقر الدخل في الدول العربية إلا أنه يبدو أن هناك انتشار واسع للفقر البشري في هذه الدول كما يعبر عنه مؤشر انتشار الفقر البشري. وحسب تحليل برنامج الأمم المتحدة، فإنه يمكن اعتبار قيمة للمؤشر تقل عن 10% على أنها دليل على انتشار متدن للفقر البشري (حيث سجلت أدنى قيمة للمؤشر بلغت 2.5% لبربادوس) بينما يمكن اعتبار قيمة للمؤشر تساوي ، أو تفوق 30%، على أنها دليل على انتشار مرتفع للفقر البشري. ويلخص الجدول التالي حالة انتشار الفقر البشري في الدول العربية حسب المعلومات المتاحة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004)، حيث الأرقام بين الأقواس هي المعلومات المقابلة لعينة الدول النامية التي حُسب لها المؤشر .

جدول رقم (2) : انتشار الفقر البشري في الدول العربية

الدول العربية	المتوسط المثقل لقيمة المؤشر للدول العربية (%)	نسبة السكان في الدول العربية (%)	عدد الدول العربية	قيمة مؤشر الفقر البشري
الأردن ولبنان	8.4	3.9 (4.8)	2 (14)	أقل من 10%
ليبيا ، السعودية ، تونس ، سوريا ، الجزائر	17.9	33.9 (49.6)	5 (32)	10% إلى 30%
عمان ، مصر ، المغرب ، جزر القمر ، السودان ، اليمن ، موريتانيا ، جيبوتي	33.5	62.2 (45.6)	8 (49)	أكثر من 30%
-	27.2	100 (100)	15 (95)	إجمالي

المصدر: حساباتنا من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004) .



دون الدخول في التفاصيل ، يتضح من الجدول أعلاه أن حوالي 62% من سكان الدول العربية يعانون من انتشار مرتفع للفقر البشري كما يعبر عنه مؤشر هذا النوع من الفقر، بمعنى عدم توفر فرص حقيقية للفرد " لكي يعيش حياة تستحق أو لها قيمة" . وبعبارة النتائج الدولية لانتشار فقر الدخل، يوضح الجدول أن نسبة سكان الدول العربية التي تعاني من انتشار مرتفع للفقر البشري تفوق مثلتها لعينة الدول النامية ، بما فيها الدول العربية ، والتي بلغت حوالي 46% من السكان. من جانب آخر، توضح النتائج أن نسبة سكان الدول العربية التي تتمتع بانتشار متدنٍ للفقر والبالغة حوالي 3.9% تقل عن مثلتها لعينة الدول النامية والبالغة حوالي 4.8% .

وللإقلال من الفقر البشري، فإنه يمكن استهداف العناصر الأساسية للحياة البشرية المكونة للمؤشر المركب للفقر البشري لتدخلات تهدف إلى الإقلال من هذا النوع من الفقر . وتتمثل هذه التدخلات في زيادة الاستثمار في مجال الصحة، بما في ذلك الاستثمار في صحة الأطفال الرضع وصحة الأطفال دون سن الخامسة والصحة الإنجابية للنساء بالإضافة إلى الاستثمار في صحة البيئة، وفي زيادة الاستثمار في التعليم ، خصوصاً تعليم الإناث ؛ وفي دعم عملية النمو الاقتصادي لتأمين ، والحفاظ على ، مستوى معيشة لائق للأفراد .

يرصد الجدول رقم (3) النتائج التي توصلنا إليها في ما يتعلق بتأثير التنمية باعتبارها الإقلال من انتشار الفقر البشري ، كما يعبر عنه مؤشر الفقر البشري للدول النامية ، على تمكين النساء، كما يعبر عنه مؤشر التمكين الجنساني ومكوناته المختلفة في ما عدا مؤشر السيطرة على الموارد الاقتصادية (نسبة دخل النساء لدخل الرجال) وذلك لعدم المعنوية الإحصائية. هذا وتعتبر الأرقام بين الأقواس عن القيم المطلقة لإحصائيات المعدلة للاتساق مع ظاهرة عدم ثبات تباين أخطاء التقدير.

جدول رقم (3) : إنتشار الفقر البشري وتمكين النساء

التفاصيل	مؤشر التمكين الجنساني	نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	نسبة النساء في الوظائف العليا (تشريعية، إدارية ، وتنظيمية)	نسبة النساء في الأعمال المهنية والفنية
لوغاريتم مؤشر الفقر البشري	0.0999- (3.68)*	0.0332- (1.63)	0.0851- (3.24)*	0.0680- (2.35)**
ثابت التقدير	0.2466 (4.30)*	0.0558 (1.32)	0.0939 (1.52)	0.2949 (4.29)*
معامل التحديد	0.3043	0.1039	0.1958	0.1433

ملحوظة: النجوم تشير للمعنوية الإحصائية: × على مستوى 1% و ×× على مستوى 5% .



يمكن قراءة نتائج هذا الجدول على النحو التالي :

(1) أن التنمية ، بمعنى الإقلال من إنتشار الفقر البشري ، كما يعبر عنها الانخفاض في مؤشر الفقر البشري ، تؤدي في المتوسط إلى تمكين النساء كما يعبر عنه مؤشر التمكين الجنساني، ويتسم هذا التأثير بمعنوية إحصائية مرتفعة للغاية ، ولاستيعاب حجم مثل هذا التأثير يلاحظ، على سبيل المثال ، أن من شأن انخفاض في مؤشر الفقر البشري لمصر (0.309) إلى مستوى مؤشر إنتشار الفقر البشري في السعودية (0.158) ، بمعنى انخفاض بنسبة 49%، أن يؤدي إلى ارتفاع في مؤشر التمكين الجنساني لمصر من 0.266 إلى 0.315 أي بما يعادل زيادة تبلغ حوالي 18.3% من قوة النساء في مصر بمعنى زيادة تمكينهم.

(2) أنه ليس هناك تأثير ذو معنوية إحصائية لزيادة انتشار الفقر البشري في الدول النامية على التمكين السياسي للمرأة كما تعكسه نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء .

(3) أن التنمية ، بمعنى الإقلال من إنتشار الفقر البشري، تؤدي في المتوسط إلى تمكين النساء في مجال شغل الوظائف العليا التشريعية والإدارية والتنظيمية، ويتسم هذا التأثير بمعنوية إحصائية مرتفعة للغاية . ولاستيعاب حجم مثل هذا التأثير يلاحظ ، على سبيل المثال ، أن من شأن انخفاض في مؤشر الفقر البشري في مصر إلى مستوى انتشار الفقر البشري في السعودية أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة النساء في شغل الوظائف العليا في مصر من 0.09 إلى 0.13 ، أي بما يعادل نسبة زيادة تبلغ حوالي 46% في قوة النساء في هذا المجال .

(4) أن التنمية، بمعنى الإقلال من إنتشار الفقر البشري في الدول النامية، تؤدي في المتوسط إلى تمكين النساء في مجال الأعمال المهنية والفنية ، ويتسم هذا التأثير بمعنوية إحصائية مرتفعة. ولاستيعاب مثل هذا التأثير يلاحظ ، على سبيل المثال ، أن من شأن إنخفاض في مؤشر الفقر البشري في مصر إلى مستوى إنتشار الفقر البشري في السعودية أن يؤدي إلى ارتفاع نسبة النساء في الأعمال المهنية والفنية في مصر من 0.3 إلى 0.33، بنسبة زيادة تبلغ حوالي 11%.

5. هل تؤثر معدلات النمو الاقتصادي على تمكين المرأة؟

لأغراض الإجابة على هذا السؤال، لا بد من التأكيد إبتداءً على أن الدول العربية تتصف بقدر كبير من الاختلافات في هيكلها الإنتاجية، وظروفها الإبتدائية ، مما يؤثر على طبيعة عملية النمو التي تتم مشاهدتها ومرحلة التحول الهيكلي التي تم تحقيقها. وعلى هذا الأساس، توجد العديد من الطرق



لتصنيف هذه الدول أشهرها تلك التي تقسم الدول إلى أربع مجموعات حسب طبيعة الإنتاج المهيمن، وهي طريقة جاء بها منتدى البحوث الاقتصادية. حسب هذه الطريقة تشتمل مجموعات الدول العربية على الاقتصاديات النفطية المختلطة (الجزائر والعراق)؛ الاقتصاديات النفطية (دول مجلس التعاون الخليجي وليبيا)؛ الإقتصاديات المنوعة (الأردن، تونس، سوريا، لبنان، مصر، والمغرب)؛ اقتصاديات السلع الأولية (جزر القمر، جيبوتي، السودان، الصومال، موريتانيا، واليمن).

فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي، كما يُعبر عنه بمعدل نمو الدخل الحقيقي للفرد، توضح أحدث الأدبيات التطبيقية أنه يمكن النظر إلى عملية النمو الاقتصادي في الدول العربية من خلال ثلاث مراحل⁽¹⁰⁾:

- أ. مرحلة النمو المرتفع والمتذبذب 1960-1984: حيث قدر متوسط معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد بحوالي 2.5% سنوياً، وبمعامل للتباين بلغ حوالي 2.3.
- ب. مرحلة النمو المتدني والمتذبذب 1985-1994: حيث قدر متوسط معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد بحوالي 1.1%، وبمعامل للتباين بلغ حوالي 3.9.
- ج. مرحلة النمو المتدني والمستقر 1995-2000: حيث قدر متوسط معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد بحوالي 1.2% وبمعامل للتباين بلغ حوالي 1.0.

خلال فترة النمو المرتفع والمتذبذب، سجلت مجموعة الدول العربية النفطية أعلى متوسط معدل نمو دخل الفرد الحقيقي بلغ حوالي 5.5% سنوياً وبمعامل للتباين بلغ 2.1، بينما سجلت مجموعة اقتصاديات السلع الأولية أدنى متوسط معدل النمو بلغ حوالي 0.4% سنوياً وأعلى معدل للتذبذب بمعامل للتباين بلغ 1.8. هذا وقد جاءت مجموعة الاقتصاديات المنوعة في المرتبة الثانية حيث سجلت متوسطاً لمعدل النمو السنوي بلغ 3.1% (بمعامل للتباين بلغ 2.0) وسجلت الجزائر متوسطاً لمعدل النمو بلغ 1.9% سنوياً بمعامل للتباين بلغ 5.4.

خلال مرحلة النمو المتدني والمتذبذب، سجلت كل من مجموعتي الدول النفطية (متوسط معدل نمو واحد في المائة سنوياً) والمنوعة (متوسط معدل نمو 1.4% سنوياً) معدلات نمو موجبة ولكنها متذبذبة (معامل تباين 4 و 3.3 على التوالي)، بينما سجلت الجزائر متوسط معدل نمو سالب بلغ 2.1% سنوياً وسجلت مجموعة اقتصاديات السلع الأولية معدل نمو سالب بلغ في المتوسط 1.3% سنوياً بمعامل تباين بلغ 4.4.



خلال فترة النمو المتدني والمستقر يراوح متوسط معدل النمو السنوي من أعلى قيمة له في الجزائر بلغت 1.6% إلى أدنى قيمة له بلغت 0.8% في كل من مجموعة الاقتصاديات النفطية ومجموعة الاقتصاديات المتنوعة، بينما سجلت مجموعة اقتصاديات السلع الأولية متوسطاً لمعدل النمو بلغ 1.2%. وقد كان تذبذب النمو مرتفعاً في مجموعة الاقتصاديات المتنوعة حيث بلغ معامل التباين 3.4.

على أساس هذه النتائج، ودون الدخول في التفاصيل الفنية، فإنه يتضح أن التذبذب يمثل أهم خاصية لعملية النمو الاقتصادي في الدول العربية، مما يعني أنه إذا كان هناك من حاجة إلى تأسيس مناهج للإصلاح الاقتصادي، فإنه لا بد لها من أخذ هذه الخاصية في الاعتبار.

ضمت العينة 80 دولة توفرت لها المعلومات حول مؤشر تمكين المرأة في تقرير التنمية البشرية لعام 2005. وتجدر الإشارة في هذا الصدد، إلى أن هذا المؤشر قد توفر لأربعة أقطار عربية فقط، هي البحرين (بمؤشر بلغت قيمته 0.393) والسعودية (0.253)، ومصر (0.274) واليمن (0.123)، حيث يلاحظ أن أعلى قيمة للمؤشر قد سجلت للنرويج (0.926) وأن أدنى قيمة له قد كانت تلك التي سجلت لليمن.

يلخص الجدول رقم (4) النتائج التي تم التوصل إليها، حيث الأرقام بين الأقواس هي القيمة المطلقة لإحصائية -ت المعدلة للأخذ بعين الاعتبار عدم ثبات التباين، وحيث النجوم توضح المعنوية الإحصائية للمعامل المقدر على المستويات التقليدية للاختبار (نجمة لمستوى 1%).

جدول رقم (4): النمو الاقتصادي وتمكين المرأة

4	3	2	1	المتغيرات المفسرة
-	-	-	[*] (12.1)0.000013	الدخل الحقيقي للفرد
-	-	[*] (7.3)0.1351	-	لوغاريتم الدخل الحقيقي للفرد
-	[*] (2.9)0.0188	-	-	معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد
[*] (2.9)0.0174-	-	-	-	الانحراف المعياري لمعدل النمو
[*] (18.3)0.6336	-	[*] (3.9)0.6772-	[*] (19.6)0.384	ثابت التقدير
0.07	0.03	0.57	0.64	معامل التحديد
80	80	80	80	عدد المشاهدات

يمكن قراءة النتائج على النحو التالي :

أ. يرتبط المستوى التنموي للقطر كما يعكسه الدخل الحقيقي للفرد أو لوغاريتم الدخل الحقيقي



للفرد بطريقة ذات معنوية إحصائية بتمكين المرأة، بحيث أنه كلما كان الدخل الحقيقي للفرد مرتفعاً كلما كان مؤشر تمكين المرأة مرتفعاً. وتفسر هذه العلاقة حوالي 64% في حالة مستوى الدخل و 57% في حالة لوغاريتم الدخل من الاختلافات المشاهدة بين الأقطار في ما يتعلق بمؤشر تمكين المرأة . وبالطبع يمكن قراءة هذه النتيجة من وجهة نظر النمو الاقتصادي. ويبدو أن مؤشر تمكين المرأة يرتبط بالمستوى التنموي بطريقة خطية مباشرة ، كما في حالة الدخل الحقيقي، عوضاً عن العلاقة غير الخطية التي يعكسها لوغاريتم الدخل ، وذلك بدلالة قوة التفسير كما يعكسها معامل التحديد. ونسارع لنلاحظ في هذا الصدد أن قوة التفسير المقررة في العمودين (1) و (2) تعتبر مرتفعة للغاية للتقديرات المستخدمة للمعلومات المقطعية .

ب. لتفسير العلاقة الواردة في الجدول رقم (4) من وجهة نظر النمو الاقتصادي في الدول العربية، وعلى سبيل المثال، فإنه يلاحظ أن اليمن ستمكن من زيادة مؤشر تمكين المرأة (البالغ 0.123) بحوالي 0.04 نقطة (ليصبح 0.163) إذا ما تمكنت من زيادة الدخل الحقيقي للفرد من 889 دولار بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1995 إلى مستوى الدخل الحقيقي للفرد في مصر، الذي كان 3950 دولار في سنة المقارنة 2003 التي توفر لها مؤشر تمكين المرأة. وباستخدام معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد في اليمن الذي ساد خلال الفترة 1990-2000 والذي بلغ حوالي 2.4%، وهو معدل مرتفع نسبياً ، يمكن التوصل إلى نتيجة مفادها أن اليمن ستمكن من تحقيق مثل هذا التمكين للمرأة في حوالي 63 سنة .

ج. يوضح العمود الثالث من الجدول رقم (4) أن معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد يؤثر بطريقة معنوية إحصائية على تمكين المرأة، بحيث أنه كلما كان معدل النمو مرتفعاً كلما كان مؤشر تمكين المرأة مرتفعاً أيضاً. ولكن هذه العلاقة المباشرة بين النمو الاقتصادي وتمكين المرأة تتسم بضعف القوة التفسيرية كما يعكسها معامل التحديد، إذ تفسر فقط 3% من الاختلافات المشاهدة في مؤشر تمكين المرأة . وعلى الرغم من أننا لسنا في مجال شرح الأسباب الكامنة وراء مثل هذا الضعف التفسيري، إلا أنه يمكن ملاحظة أن معظم الدول التي يكون فيها مؤشر التمكين مرتفعاً هي الدول المتقدمة التي حققت حالة النمو الاقتصادي المستقر الذي يتميز بمعدلات متدنية لنمو دخل الفرد ، في حين أن الدول التي يكون فيها معدل النمو الاقتصادي مرتفعاً تنتمي لمجموعة الدول النامية التي عادة ما يكون فيها مؤشر تمكين المرأة متدنياً. وتعني هذه الملاحظة أن العلاقة المباشرة بين مؤشر تمكين المرأة ومعدل نمو الدخل الحقيقي للفرد يمكن أن تكون سالبة بطريقة معنوية إحصائية وذات قوة تفسيرية مرتفعة .



د. يوضح العمود الرابع من الجدول رقم (4) أن التذبذب في معدل نمو الدخل الحقيقي للفرد ، كما يعكسه الانحراف المعياري لمعدل النمو ، يؤدي إلى إضعاف المرأة بطريقة معنوية إحصائياً ، بحيث كلما ارتفع التذبذب كلما انخفض مؤشر تمكين المرأة . ولكن هذه العلاقة المباشرة بين التذبذب في النمو الاقتصادي وتمكين المرأة تتسم بضعف القوة التفسيرية كما يعكسها معامل التحديد ، إذ تفسر فقط 7% من الاختلافات المشاهدة في مؤشر تمكين المرأة .

6. هل تؤثر التحولات الهيكلية على تمكين المرأة؟

في ما يتعلق بالتحولات الهيكلية التي تعبر عن الجانب المادي لعملية التنمية، فقد تطورت منهجية تطبيقية لاستكشاف أنماط هذه التحولات في الدول النامية، إستندت على تقدير نماذج للانحدار يكون فيها مؤشر التحول الهيكلي متغيراً تابعاً، بينما تشمل محددات التحول الهيكلي على الدخل الحقيقي للفرد (كمؤشر للمرحلة التنموية) وعدد السكان (كمؤشر لحجم القطر). وعلى الرغم من وجود عدد من المؤشرات للتحول الهيكلي، إلا أن أكثرها استخداماً هو نسبة مختلف القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي .

لعينة من 85 قطر خلال الفترة 1960-1998 ، مقسمة لفترات فرعية طول الواحدة خمس سنوات ، يمكن تلخيص أحدث نتائج أنماط التحول الهيكلي في ما يلي حيث يعبر عن الدخل الحقيقي للفرد بالمكافئ الشرائي للدولار لعام 1985⁽¹¹⁾:

أ. نصيب قطاع الزراعة : ينزع نصيب قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي نحو الانخفاض كلما تطور القطر في مراحل التنمية، ويصل إلى أدنى مستوى له عندما يبلغ الدخل الحقيقي للفرد 7146 دولار أمريكي .

ب. نصيب قطاع الصناعة: ينزع نصيب قطاع الصناعة نحو الارتفاع كلما تطور القطر في المراحل التنموية، ويصل إلى أعلى مستوى له عندما يبلغ الدخل الحقيقي للفرد 13589 دولار أمريكي.

ج. نصيب قطاع الخدمات: ينزع نصيب قطاع الخدمات من الناتج المحلي الإجمالي نحو الارتفاع كلما تطور القطر في مراحل التنمية، ويصل إلى أعلى مستوى له عندما يبلغ الدخل الحقيقي للفرد 1584 دولار أمريكي.



دون الدخول في التفاصيل التطبيقية، فإنه يمكن التعرف على ما تحقق من تحول هيكلي في الدول العربية بمقارنة دخل الفرد الحقيقي لكل دولة بدخل الفرد الحقيقي الذي يحدد مستويات الحدود القصوى للقطاعات المختلفة. ويمكن تلخيص أهم النتائج التي تم التوصل إليها، دون الدخول في تفاصيل، فيما يلي :

أ. قطاع الزراعة: سجلت معظم الدول العربية إتحافاً نزولياً في نصيب قطاع الزراعة خلال الفترة 1960-1998. وعلى الرغم من ذلك، فلم تتمكن أي من الدول العربية، التي يشكل فيها قطاع الزراعة وزناً يعتد به، من إنجاز التحول الهيكلي بحلول عام 1998 وذلك بدلالة دخل الفرد الحقيقي، حيث لم يبلغ القيمة الحرجة في أي من هذه الدول .

ب. قطاع الصناعة : فشلت معظم الدول العربية في تحقيق التحول الهيكلي في قطاع الصناعة والذي يتطلب دخلاً للفرد يبلغ 13589 دولار أمريكي، وذلك باستثناء الإمارات (بدخل للفرد بلغ 16325 دولار) وقطر (16570 دولار) وهي دول نفطية يشتمل فيها قطاع الصناعة على الصناعة الاستخراجية .

ج. قطاع الخدمات: تمكنت معظم الدول العربية من بلوغ القيمة القصوى لنصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، وذلك باستثناء دول مجموعة إقتصاديات السلع الأولية .

على أساس من هذه النتائج، فإنه يتوقع أن يكون لقطاع الخدمات دور مهم في علاقة التحولات الهيكلية في الدول عامة، وربما في الدول العربية كذلك، وتأثيرها في تمكين المرأة.

وسيتم استكشاف الإجابة على السؤال المطروح أعلاه من خلال تقدير العلاقة بين مؤشر تمكين المرأة ، كمتغير تابع ، وأنصبة كل من القطاعات الإنتاجية في الناتج المحلي الإجمالي كمتغيرات مفسرة، وذلك بعد التحكم في المرحلة التنموية للقطر كما يعكسها الدخل الحقيقي للفرد، إستناداً على النتائج المقررة في الجدول رقم (1). وقد تم الحصول على أنصبة القطاعات كمتوسط للفترة 1985-2000 من قاعدة بيانات مؤشرات التنمية في العالم، التي ينشرها البنك الدولي والتي سبقت الإشارة إليها.

يلخص الجدول رقم (5) النتائج التي تم التوصل إليها، حيث الأرقام بين الأقواس هي القيم المطلقة لإحصائية -ت المعدلة للأخذ بعين الاعتبار عدم ثابت التباين .

جدول رقم (5): التحول الهيكلي وتمكين المرأة

(6)	(5)	(4)	(3)	(2)	(1)	المتغيرات المفسرة
*(8.1)0.000011	*(8.2)0.000011	*(8.1)0.000011	*(8.0)0.000011	*(8.6)0.000013	*(11.9)0.000013	الدخل الحقيقي للفرد
-	(0.9)0.0018-	*(2.2)0.0043-	-	-	(1.6)0.00287-	نصيب قطاع الصناعة
(0.8)0.0017	-	(1.5)0.0026-	-	(0.1)0.00026-	-	نصيب قطاع الزراعة
*(2.1)0.0041	(1.4)0.0024	-	*(2.1)0.003	-	-	نصيب قطاع الخدمات
(1.2)0.1530	*(2.6)0.326	*(7.4)0.5690	*(2.8)0.2273	*(10.1)0.389	*(8.1)0.4737	ثابت التقدير
0.64	0.65	0.65	0.65	0.63	0.64	معامل التحديد
77	77	77	77	77	77	عدد المشاهدات

يمكن تلخيص نتائج الجدول أعلاه على النحو التالي :

(1) توضح الأعمدة من (1) إلى (3) في الجدول، أعلاه أنه بعد التحكم في المرحلة التنموية للقطر، تؤدي الزيادة في نصيب كل من قطاعي الصناعة والزراعة من الناتج المحلي الإجمالي وإلى إضعاف المرأة، إلا أن هذا الأثر السلبي لا يحظى بمعنوية إحصائية، بينما تؤدي الزيادة في نصيب قطاع الخدمات إلى زيادة تمكين المرأة بطريقة معنوية إحصائية بمستوى 1%. هذا ويعكس معامل التحديد المعدل القوة التفسيرية للدخل الحقيقي للفرد، الذي يفسر حوالي 65% من التفاوت المشاهد بين الدول في تمكين المرأة، حسب النتائج في العمود رقم (1) من الجدول أعلاه.

(2) بعد التحكم في المرحلة التنموية للقطر بما في ذلك نصيب قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، فإنه يترتب على انخفاض نصيب الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي تمكين أقل للمرأة، بينما يترتب على ارتفاع نصيب قطاع الخدمات تمكين أكبر للمرأة، إلا أن كلاً من



هذه التأثيرات لا تحظى بمعنوية إحصائية، مما يعني أن مثل هذه التحولات الهيكلية لا يترتب عليها أثر يعتد به على تمكين المرأة عموماً .

(3) بعد التحكم في المرحلة التنموية للقطر بما في ذلك نصيب قطاع الزراعة، فإنه يترتب على ارتفاع نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي تمكين أكبر للمرأة بمعنوية إحصائية بمستوى 5%.

وتعني هذه النتائج مجتمعة، أنه في ما يتعلق بتمكين المرأة فإن التحول الهيكلي في إطار التنمية يتوقع أن يؤدي إلى تمكين أكبر للمرأة من خلال التحولات التي تحدث في الخدمات، حيث يتوقع أن يؤدي ارتفاع نصيب قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي إلى زيادة في قيمة مؤشر تمكين المرأة بطريقة ذات معنوية إحصائية .

7. ملاحظات ختامية

تؤيد النتائج التي تم التوصل إليها في هذه الورقة توقعاتنا الفطرية حول تأثير التنمية، بمختلف معانيها، على دور المرأة في المجتمع من حيث تمكينها في مختلف المجالات⁽¹²⁾. إلا أن النتيجة الأكثر تشويقاً في ما يتعلق بتمكين المرأة هي تلك المتعلقة بتأثير عملية تنويع الهيكل الإنتاجي لمختلف الاقتصادات، حيث أوضحت النتائج أنه بعد التحكم في المرحلة التنموية للقطر، كما يمثلها الدخل الحقيقي للفرد، ونصيب قطاع الزراعة، فإنه يتوقع أن تؤدي الزيادة في نصيب قطاع الخدمات إلى تمكين أكثر للمرأة بطريقة معنوية إحصائية. وفي المقابل، فإنه لا يتوقع أن يكون لانخفاض نصيب قطاع الزراعة تأثير يُعتدّ به، بينما تؤثر التحولات في نصيب قطاع الصناعة بطريقة سلبية، وذات مغزوية إحصائية، على تمكين المرأة وذلك بعد التحكم في المرحلة التنموية للقطر وفي قطاع الزراعة. وعلى الرغم من أن مثل هذه النتيجة تحتاج إلى استكشاف أعمق، ربما على المستوى الجزئي ولكل اقتصاد على حدة، إلا أنه يمكن فهمها على أساس ما يتيح هذا القطاع من مرونة الدخول في والخروج من نشاطاته الخدمية مقارنة بالقطاعات الأخرين.

مهما يكن من أمر، فإنه يلاحظ أن النتائج التي تم التوصل إليها تصبّ في اتجاه تشجيع الدول العربية للمضي قدماً في تعميق الإصلاحات المؤسسية الرامية إلى تعزيز مكانة المرأة في المجتمع، إذ أن احتمالات مثل هذا التعزيز بالركون إلى الإصلاحات الاقتصادية الداعمة لعملية النمو ربما استغرق زمناً طويلاً.



ملخص المناقشات

إشتمل النقاش الذي دار على أسئلة واستفسارات حول مختلف القضايا المنهجية التي أثارها الورقة المقدمة بما في ذلك أطروحة تأنيث الفقر، وكيفية معالجة تذبذب النمو الاقتصادي كمتغير مفسر لمؤشر تمكين المرأة؛ وكيفية تفسير أهمية نصيب قطاع الخدمات، من بين كل القطاعات، في التأثير الإيجابي على تمكين النساء.

من جانب آخر، عبر عدد من المناقشين عن أهمية توسيع دائرة البحث لتشمل مجالات اجتماعية ربما تستعصي على القياس، وملاحظة أنه ليس هناك من تمكين للنساء يعتدّ به في الدول العربية، خصوصاً في ما يتعلق بالتعليم؛ وملاحظة تفشي البطالة المقنعة في عدد كبير من الدول العربية، ناهيك عن البطالة السافرة، مما يترتب على ذلك من أثر سالب على التمكين الاقتصادي للمرأة. وفي إطار دولة الكويت، فقد لوحظ أنه يتوجب استكشاف معمق للإصلاحات المؤسسية المطلوبة لتمكين النساء.

وقد لاحظ بعض المشاركين أنه منذ عام 1995، عام إعلان بكين حول المرأة، تأكدت القناعة بأن التنمية الشاملة لا يمكن أن تحقق أهدافها دون مشاركة إيجابية من المرأة في التخطيط لها وتنفيذها ومتابعتها وتحديثها والانتفاع بثمارها بأبعاد متعددة بعضها كمي وبعضها كيفي، وجزء كبير منها مؤسسي. فالمرأة مثلها مثل باقي أفراد المجتمع تتأثر بالخدمات الاجتماعية المقدمة، كما تتأثر في الوقت ذاته بنوعية تلك الخدمات ومدى انتشارها وجودتها. فبرامج العمل الدولية إستندت على إستراتيجيات عمل تغيرت مع نضج الخبرة الدولية في هذا الصدد، ففي البداية إندرجت هذه الاستراتيجيات تحت هدف إزالة المعوقات التي تحول دون تحقيق العدالة والمساواة في مجال التشريع والتعليم والعمل والصحة، ثم ركزت على إقامة البنية المؤسسية كأدوات لتوسيع قدرات وإمكانيات المرأة في المشاركة والتأثير والتحكم في المؤسسات المنظمة لحياة الأفراد، إضافة إلى امتلاك إمكانية هذه المؤسسات.

الهوامش

- (1) أنظر سن (2004) .
- (2) انظر سن (2004) لنقاش مستنير حول قضايا تمكين المرأة ودورها في المجتمع.
- (3) لمثل هذا التلخيص ، أنظر على سبيل المثال ، البنك الدولي (2004) .
- (4) أسندت مؤشرات الفقر من الناحية النظرية إلى عدد من البديهيات التي لا بد من استيفائها . هذا وقد قام زينق (1997) باستعراض أدبيات قياس الفقر حيث تمكن من حصر سبعة عشر بديهية وستة عشر مؤشراً لقياس الفقر.
- (5) دع H ترمز لمؤشر عدد الرؤوس للقطر ودع m و f ترمز للرجال والنساء على التوالي . تعني ميزة التجميع المنفصل ما يلي : $H = \alpha H_f + (1 - \alpha) H_m$
- حيث α هي نسبة الأسر التي ترعاها النساء من إجمالي الأسر في القطر .
- (6) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (16:1997) . ومفهوم الاستطاعة يعتبر من المساهمات الأصلية لبروفيسور أمارتيا سن والتي وسعت من نظرية الرفاه الاقتصادي (انظر سن (2004)) .
- (7) لاحظ أن المتغيرات الفرعية قد تم اختيارها على أنها تعكس التمكين في أهم مجالات النشاط المجتمعي، وهي ليست بالضرورة شاملة لكل المؤشرات الفرعية التي يمكن استخدامها كما يوضح ذلك الرصد الذي قام به مالمهورتا، وشولر وبويندر (2002: ملحق ب : 41-38) . هذه الملاحظة أباها د. أحمد الكواز - عضو الهيئة العلمية بالمعهد - وأنا مدين له بذلك .
- (8) ما نسميه هنا بإقليم الدول العربية يطابق إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذي يستخدمه البنك الدولي واستخدمته دراسة شن ورافاليون (2004) وذلك بإضافة إيران (بمسوحات للأعوام 1986، 1990، 1994، 1998) . ولعام 2002 شكلت الدول العربية حوالي 71% من إجمالي سكان إقليم الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المستخدم في الورقة مما يتيح لنا الاعتقاد بأن النتائج يمكن أن تكون ممثلة لإقليم الدول العربية .
- (9) تم تقدير نماذج من الأشكال التالية حيث GEM هي مؤشر التمكين و HPI هو مؤشر الفقر البشري للدول النامية و H هي مؤشر تعداد الرؤوس :
- (1) $GEM = \alpha + \beta \ln HPI$; (2) $GEM = a + b \ln H$
- وحيث يتركز اهتمامنا على المعاملات α و b من حيث العلامة والحجم . كذلك تم تقدير مثل هذه النماذج لكل مكون من مكونات مؤشر التمكين .
- (10) انظر ، على سبيل المثال ، إبراهيم البدوي (2005) والمراجع المذكورة هناك .
- (11) انظر أوكونل وندولو (2000) . إذا رمزنا إلى نصيب كل من الزراعة ، الصناعة والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي بالحروف A و I و S على التوالي وإلى لوغاريتم الدخل الحقيقي للفرد بالحرف Y وإلى المتغيرات المفسرة الأخرى بالحرف O يمكن إيراد المعادلات التي تم تقديرها على النحو التالي :
- $$A = -335.9 - 65.67y + 3.7y^2 + O$$
- $$I = -317.9 + 50.25y - 2.64y^2 + O$$
- $$S = 82.0 + 15.26y - 1.06y^2 + O$$
- بمفاضلة كل من المعادلات مع الدخل الحقيقي للفرد ومساواة الناتج للصفر يمكن التوصل إلى القيم القصوى المذكورة في المتن .
- (12) ليس هنالك ما يمنع تعميق التحليل الذي ورد في هذه الورقة، خصوصاً فيما يتعلق بالتقديرات ، بحيث يمكن التغلب على مشكلة التأثير المتبادل بين مؤشر التمكين ومحدداته (ما يسمى بمشكلة الدخالية) ، وكذلك الحال يمكن استخدام تحليل الانحدار الترجيحي للتغلب على مشكلة عدم التجانس ، إذا وجدت .



المراجع

Buvinic, M., (1995), "The Feminization of Poverty? Research and Policy Needs"; in J. Figueiredo and Z. Shaheed, (eds.), new Approaches to Poverty Analysis and Policy II: Reducing Poverty through labour market Policies; ILO, Geneva.

Cagatay, N., (1998), "Gender and Poverty"; Social Development and Poverty Elimination Division, Working Paper no. 5; UNDP, New York.

Chen, S. and M. Ravallion, (2004), "How have the World's Poorest Fared Since the early 1980s?"; World Bank Research Observer, vol. 19, no. 2.

Datt, G., Jolliffe, D., and M. Sharma, (1998), "A Profile of Poverty on Egypt-1007"; FCND Discussio Paper no. 49, IFPRI, Washington D.C., www.ifpri.org.

Elbadawi, I., (2005), "Reviving Growth in the Arab World"; Economic Development and Cultural Change, vol. 53, no. 2.

Malhotra, A., S. Schuler, and C. Boender, 2002, Measuring Women's Empowerment as a Variable in International Development, Paper Prepared for the World Bank Workshop on Poverty and Gender: New Perspectives, June 28.

O'Connell, S., and B. Ndulu, (2002), "Africa's Growth Experience: A Focus on Sources of Growth"; AERC, Nairobi.

Sen, A.K., (1999), Development as Freedom; Oxford University Press, Oxford.

UNDP, (2005), Human Development Report 2005: International Development at a Crossroads: Aid, Trade and Security in an Unequal World; www.undp.org.

UNDP, (2004), Human Development Report 2004; New York.

World Bank, (2005), World Development Indicators 2005; www.worldbank.org.

World Bank, (2004-a) Jordan: Poverty Assessment; Report no. 27658-Jo; www.worldbank.org.

World Bank, (2004-b), Gender and Development in the Middle East and North Africa: Women in the Public Space; Washington D.C.

World Bank, (2003), Republic of Tunisia: Poverty Update; World Bank, Washington D.C.

World Bank, (2002-a), Republic of Yemen: Poverty Update; Report no. 24422-YEM; www.worldbank.org.

World Bank, (2002-b), Arab Republic of Egypt: Poverty Reduction in Egypt: Diagnosis and Strategy; Report no. 24234-EGT; www.worldbank.org.

World Bank, (2001), Kingdom of Morocco: Poverty Update; Report no. 21506-Hor; www.worldbank.org.



ملاحق إحصائية



ملحق رقم (1) مؤشرات التنمية البشرية في الدول العربية 2002

الدول	دليل التنمية 2002	دليل التنمية البشرية المرتبط بالتنوع	مؤشر التمكين المرتبط بالتنوع	دليل الفقر البشري
الأردن	0.75	0.734	0.4973	0.072
الإمارات	0.824	-	-	-
البحرين	0.843	0.832	0.395	-
تونس	0.745	0.734	0.4372	0.192
الجزائر	0.704	0.688	0.4237	0.219
جيبوتي	0.454	-	0.3612	0.343
السعودية	0.768	0.739	0.4543	0.158
السودان	0.505	0.485	0.3751	0.316
سوريا	0.71	0.689	0.4648	0.137
عمان	0.77	0.747	0.3757	0.315
قطر	0.833	-	-	-
الكويت	0.838	0.827	-	-
لبنان	0.758	0.755	0.4858	0.095
ليبيا	0.794	-	0.4568	0.153
مصر	0.653	0.634	0.3787	0.309
المغرب	0.62	0.604	0.3606	0.345
موريتانيا	0.465	0.456	0.2915	0.483
اليمن	0.482	0.436	0.3316	0.403
المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (2004).				

ملحق رقم (2) فقر الدخل وإضعاف النساء، عينة الدول المستخدمة في التحليل

الدول	مؤشر التمكين الجنساني	مؤشر تعداد الرؤس الوطني	نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	نسبة الوظائف العليا التي تشغلها النساء	نسبة الوظائف الفنية والمهنية التي تشغلها النساء	نسبة دخل النساء لدخل الرجال
شيلي	0.460	0.170	0.101	0.210	0.520	0.380
المكسيك	0.563	0.101	0.212	0.250	0.400	0.380
تريندادا	0.644	0.210	0.254	0.400	0.510	0.450
بنما	0.486	0.373	0.099	0.380	0.490	0.500
فنزويلا	0.444	0.313	0.097	0.270	0.610	0.410
كولومبيا	0.498	0.640	0.108	0.380	0.500	0.530
تايلند	0.461	0.131	0.096	0.270	0.550	0.610
الفلبين	0.542	0.368	0.172	0.580	0.620	0.590
براغواي	0.417	0.218	0.088	0.230	0.540	0.330
إكوادور	0.490	0.350	0.160	0.250	0.440	0.300
السلفادور	0.448	0.483	0.107	0.260	0.460	0.360
بوليفيا	0.524	0.627	0.178	0.360	0.400	0.650
الهندورس	0.355	0.530	0.055	0.220	0.360	0.370
منغوليا	0.429	0.363	0.105	0.300	0.660	0.670
مصر	0.266	0.167	0.036	0.090	0.300	0.380
كمبوديا	0.364	0.361	0.109	0.140	0.330	0.770
بنغلادش	0.218	0.498	0.020	0.080	0.250	0.560
باكستان	0.416	0.326	0.208	0.090	0.260	0.330
اليمن	0.123	0.418	0.003	0.040	0.150	0.300
كوستاريكا	0.664	0.220	0.351	0.530	0.280	0.390
سيريلانكا	0.276	0.250	0.044	0.040	0.490	0.570
جمهورية الدومنيك	0.527	0.286	0.154	0.310	0.490	0.360
النرويج	0.908	0.064	0.364	0.280	0.490	0.740
السويد	0.854	0.056	0.453	0.310	0.500	0.830
النمسا	0.806	0.143	0.265	0.350	0.550	0.710
كندا	0.787	0.128	0.236	0.340	0.540	0.630

تابع ملحق رقم (2) فقر الدخل وإضعاف النساء، عينة الدول المستخدمة في التحليل

الدول	مؤشر التمكين الجنساني	مؤشر تعداد الرؤس الوطني	نسبة المقاعد البرلمانية التي تشغلها النساء	نسبة الوظائف العليا التي تشغلها النساء	نسبة الوظائف الفنية والمهنية التي تشغلها النساء	نسبة دخل النساء لدخل الرجال
هولندا	0.817	0.073	0.351	0.260	0.480	0.530
بلجيكا	0.808	0.080	0.339	0.300	0.480	0.500
الولايات المتحدة	0.769	0.170	0.140	0.460	0.550	0.620
اليابان	0.531	0.118	0.099	0.100	0.460	0.460
ايرلندا	0.710	0.123	0.142	0.280	0.520	0.400
سويسرا	0.771	0.093	0.248	0.280	0.450	0.500
بريطانيا	0.698	0.125	0.173	0.310	0.440	0.600
فنلندا	0.820	0.054	0.375	0.280	0.520	0.700
استراليا	0.770	0.080	0.306	0.290	0.480	0.360
الدنمرك	0.847	0.092	0.380	0.220	0.510	0.720
المانيا	0.804	0.083	0.314	0.340	0.490	0.520
اسبانيا	0.716	0.101	0.266	0.310	0.460	0.440
ايطاليا	0.583	0.127	0.103	0.210	0.450	0.450
اسرائيل	0.614	0.135	0.150	0.260	0.540	0.530

المصدر: برنامج الامم المتحدة الانمائي (2004: 221-224: جدول رقم 25)

ملحق رقم (3) الفقر البشري وإضعاف النساء، عينة الدول المستخدمة في التحليل

الدول	مؤشر التمكين الجنساني	دليل الفقر البشري	نسبة المقاعد البرلمانية	نسبة الوظائف العليا	نسبة الوظائف الفنية والمهنية	نسبة دخل النساء لدخل الرجال
شيلي	0.460	0.041	0.101	0.21	0.52	0.38
أرغواي	0.511	0.036	0.115	0.37	0.52	0.52
المكسيك	0.563	0.091	0.212	0.25	0.4	0.38
ترينيدا	0.644	0.077	0.254	0.4	0.51	0.45
بنما	0.486	0.077	0.099	0.38	0.49	0.5
فنزويلا	0.444	0.085	0.097	0.27	0.61	0.41
كولومبيا	0.498	0.081	0.108	0.38	0.5	0.53
تايلند	0.461	0.131	0.096	0.27	0.55	0.61
الفلبين	0.542	0.15	0.172	0.58	0.62	0.59
بيرو	0.524	0.132	0.183	0.27	0.44	0.27
تركيا	0.290	0.12	0.044	0.07	0.31	0.6
براغواي	0.417	0.106	0.088	0.23	0.54	0.33
إكوادور	0.490	0.12	0.16	0.25	0.44	0.3
إيران	0.313	0.164	0.041	0.13	0.33	0.29
السلفادور	0.448	0.17	0.107	0.26	0.46	0.36
بوليفيا	0.524	0.144	0.178	0.36	0.4	0.65
الهندورس	0.355	0.166	0.055	0.22	0.36	0.37
منغوليا	0.429	0.191	0.105	0.3	0.66	0.67
مصر	0.266	0.309	0.036	0.09	0.3	0.38
جمهورية الدومونيك	0.572	0.377	0.214	0.3	0.55	0.51
بستوانا	0.562	0.435	0.17	0.35	0.52	0.51
كمبوديا	0.364	0.426	0.109	0.14	0.33	0.77
بنغلادش	0.218	0.422	0.02	0.08	0.25	0.56
باكستان	0.416	0.419	0.208	0.09	0.26	0.33
اليمن	0.123	0.403	0.003	0.04	0.15	0.3
سنغافورة	0.648	0.063	0.16	0.26	0.43	0.5
بربادوس	0.634	0.025	0.176	0.4	0.55	0.61
كوستاريكا	0.664	0.044	0.351	0.53	0.28	0.39
السعودية	0.207	0.158	0	0.01	0.31	0.21
سيريلانكا	0.276	0.182	0.044	0.04	0.49	0.57
فيجي	0.335	0.213	0.06	0.51	0.09	0.36
جمهورية الدومونيك	0.527	0.137	0.154	0.31	0.49	0.36
بيليز	0.455	0.167	0.093	0.31	0.52	0.24

المصدر : برنامج الامم المتحدة الانمائي (2004)

ملحق رقم (4) النمو والتحول الهيكلي وتمكين المرأة

الدولة	مؤشر تمكين المرأة	دخل الفرد بالماكافئ الشرائي	معدل نمو دخل الفرد	نصيب قطاع الزراعة	نصيب قطاع الصناعة	نصيب قطاع الخدمات	الانحراف المعياري لمعدل النمو
الأرجنتين	0.665	12106	1.3	30.32	6.56	63.12	6.3438
أستراليا	0.826	29632	2.6	27.13	3.56	69.31	1.5868
النمسا	0.779	30094	1.8	32.67	2.74	64.59	1.1054
البهاما	0.719	17159	0.3				2.2878
البحرين	0.393	17479	1.5	39.69	0.89	59.43	4.8333
بنغلادش	0.218	1770	3.1	24.52	26.1	49.38	1.3490
باربيدوس	0.615	15720	1.4	20.24	6.6	73.16	4.0725
بلجيكا	0.828	28335	1.8	28.91	1.71	69.38	1.3289
بليز	0.486	6950	2.2	20.83	17.34	61.83	4.7381
بوليفيا	0.525	2587	1.3	31.36	15.94	52.71	2.3270
بتسوانا	0.505	8714	2.7	48.86	3.53	47.61	4.1083
بلغاريا	0.604	7731	0.6	34.72	15.5	49.78	5.9657
كامبوديا	0.364	2078	4	19.9	43.62	36.49	2.4363
كندا	0.807	30677	2.3	30.97	2.74	66.29	2.2609
شيلي	0.475	10274	4.1	35.89	8.98	55.13	3.0412
كولومبيا	0.5	6702	0.4	31.88	14.64	53.48	2.4899
كوستاريكا	0.668	9606	2.6	30.14	12.12	57.75	2.6631
كرواتيا	0.599	11080	2.1	32.59	10.59	56.82	9.3317
قبرص	0.571	18776	3.2	25.23	5.89	68.88	2.7265
الشيك	0.595	16357	1.5	43.56	4.87	51.58	4.7295
الدانمارك	0.86	31465	1.9	26.13	3.3	70.57	1.5412
دومينيكان	0.527	6823	4	32.42	12.32	55.26	3.8917
إكوادور	0.49	3641	0.1	29.8	13.35	56.85	3.1028
مصر	0.274	3950	2.5	32.35	17.12	50.53	1.5260
السلفادور	0.467	4781	2.1	28.53	12.49	58.98	2.0412
استونيا	0.595	13539	3.3	31.18	8.94	59.88	7.5166
فيجي	0.381	5880	1.8	25.87	18.48	55.65	4.4917
فنلندا	0.833	27619	2.5	32.5	4.52	62.98	3.6269

تابع ملحق رقم (4) النمو والتحول الهيكلي وتمكين المرأة

الدولة	مؤشر تمكين المرأة	دخل الفرد الشرائي	معدل نمو دخل الفرد	نصيب قطاع الزراعة	نصيب قطاع الصناعة	نصيب قطاع الخدمات	الانحراف المعياري لمعدل النمو
جورجيا	0.416	2588	-2.7	24.23	34.13	41.64	15.3427
ألمانيا	0.813	27756	1.3	33.1	1.33	65.57	1.5290
اليونان	0.594	19954	2.1	24	9.13	66.87	2.0910
هندوراس	0.356	2665	0.2	30.09	19.27	50.64	2.4599
المجر	0.528	14584	2.6	31.59	6.79	61.61	4.3662
أيسلندا	0.834	31243	2.1	27.71	10.93	61.36	3.1769
إيران	0.316	6995	2.1	33.61	17.1	49.29	5.3041
ايرلندا	0.724	37738	6.7	38.34	6.31	55.35	3.2210
إسرائيل	0.622	20033	1.6				1.8474
إيطاليا	0.589	27119	1.5	30.5	3.21	66.29	1.2243
اليابان	0.534	27967	1	34.47	1.82	63.71	2.1080
كوريا	0.479	17971	4.6	35.95	4.48	59.57	4.1270
لاتافيا	0.606	10270	2.2	31.79	9.66	58.55	10.0792
ليثوانيا	0.614	11702	0.5	35.23	12.09	52.68	10.3149
ماسيدونيا	0.555	6794	-0.7	34.68	12.71	52.61	4.5546
ماليزيا	0.502	9512	3.4	44.3	11.96	43.74	4.8221
مالطا	0.486	17633	3.3	37.08	3.25	59.67	1.4614
المكسيك	0.583	9168	1.4	27.75	5.58	66.68	3.5269
مولدوفا	0.494	1510	-5.7	27.64	31.54	36.82	10.9764
مونغوليا	0.388	1850	-2.5	21.65	33.48	44.87	7.3903
نامبيا	0.603	6180	0.9	30.09	11.13	58.78	2.6997
هولندا	0.814	29371	2.1	28.11	3.46	68.44	1.1005
نيوزلندا	0.769	22582	2.1	26.69	7.65	65.66	2.2838
النرويج	0.928	37670	2.9	36.61	2.66	60.73	1.6245
باكستان	0.379	2097	1.1	24.03	25.7	50.27	1.8678
بنما	0.563	6854	2.4	16.9	7.53	75.56	5.2854
باراجواي	0.427	4684	-0.6	25.92	24.32	49.77	1.9660
بيرو	0.511	5260	2.1	28.83	9.44	61.74	6.4757
الفلبين	0.526	4321	1.2	32.46	18.82	48.72	3.5071
بولندا	0.612	11379	4.2	37.83	5.45	56.72	4.0838

تابع ملحق رقم (4) النمو والتحول الهيكلي وتمكين المرأة

الدولة	مؤشر تمكين المرأة	دخل الفرد بالماكافئ الشرائي	معدل نمو دخل الفرد	نصيب قطاع الزراعة	نصيب قطاع الصناعة	نصيب قطاع الخدمات	الانحراف المعياري لمعدل النمو
البرتغال	0.656	18126	2.2	30.54	5.3	64.15	2.4317
رومانيا	0.488	7277	0.6	40.61	18.05	41.34	5.2046
روسيا	0.477	9230	-1.5	39.86	7.91	52.23	7.5222
السعودية	0.253	13226	-0.6	49.83	5.54	44.62	4.1370
سنغافورة	0.654	24481	3.5	35.01	0.15	64.84	3.6414
سلوفاكيا	0.597	13494	2.4	36.29	5.09	58.62	5.4474
سلوفينيا	0.603	19150	3.1	39.02	4.34	56.64	4.8926
أسبانيا	0.745	22391	2.4	31.16	4.45	64.4	1.6163
سيريلانكا	0.37	3778	3.3	26.45	22.56	50.99	1.4330
سواوييلاند	0.492	4726	0.2	44.56	15.16	40.27	3.6903
السويد	0.852	26750	2	29.71	2.46	67.83	2.1958
سويسرا	0.795	30552	0.5				1.7097
تتانيا	0.538	621	1	15.69	46.17	38.14	1.8605
تايلاند	0.452	7595	2.8	40.57	10.08	49.35	5.4493
ترينيدادو	0.65	10766	3.2	43.79	1.98	54.23	4.0564
تركيا	0.285	6772	1.3	27.43	15.69	56.88	4.5042
أوكرانيا	0.417	5491	-4.7	40.81	17.26	41.94	8.1765
المملكة المتحدة	0.716	27147	2.5	30.41	1.47	68.13	1.7012
الولايات المتحدة	0.793	37562	2.1	25.55	1.76	72.69	1.2504
أورجواي	0.504	8280	0.9	29.28	8.07	62.65	3.6445
فنزويلا	0.441	4919	-1.5	44.86	4.94	50.19	4.8063
اليمن	0.123	889	2.4	34.35	18.73	46.92	4.922



صدر عن هذه السلسلة :

- 1 - مواءمة السياسات المالية والنقدية بدولة الكويت لظروف ما بعد التحرير
د. يوسف الابراهيم ، د. أحمد الكواز
- 2 - الأوضاع والسياسات السكانية في الكويت بعد تحريرها
د. ابراهيم العيسوي (محرر)
- 3 - إعادة التعمير والتنمية في الكويت
د. عمرو محي الدين
- 4 - بعض قضايا الإصلاح الاقتصادي في الأقطار العربية
د. جميل طاهر ، د. رياض دهال ، د. عماد الامام
- 5 - إدارة الموارد البشرية وتخطيط التعليم والعمالة في الوطن العربي
د. محمد عدنان وديع
- 6 - حول مستقبل التخطيط في الأقطار العربية
د. ابراهيم العيسوي
- 7 - مشاكل التعليم وأثرها على سوق العمل
د. محمد عدنان وديع
- 8 - أهداف التنمية الدولية وصياغة السياسات الاقتصادية في الدول العربية
د. علي عبد القادر علي
- 9 - تحديات النمو في الاقتصاد العربي الحديث
د. عماد الإمام
- 10 - هل تؤثر السياسات الاقتصادية الكلية على معدلات نمو الدول العربية؟
د. علي عبد القادر علي
- 11 - الصيرفة الإسلامية : الفرص والتحديات
د. محمد أنس الزرقا
- 12 - دور التجارة العربية البنينية في تخفيف وطأة النظام الجديد للتجارة
اعداد : د. محمد عدنان وديع ، تحرير : أ. حسان خضر
- 13 - العولمة وقضايا المساواة في توزيع الدخل في الدول العربية
اعداد : د. علي عبد القادر علي
- 14 - السياسات الكلية وإشكالات النمو في الدول العربية
اعداد : أ. عامر التميمي ، تحرير : د. مصطفى بابكر



- 15 - الجودة الشاملة وتنافسية المشروعات
إعداد: أ.د. ماجد خشبة ، تحرير: د. عدنان وديع
- 16 - تقييم أدوات السياسة النقدية غير المباشرة في الدول العربية
إعداد: د. عماد موسى، تحرير: د. أحمد طلفاح
- 17 - الأضرار البيئية والمحاسبة القومية المعدلة بيئياً : إشارة لحالة العراق
إعداد: د. أحمد الكواز
- 18 - نظم الإنتاج والإنتاجية في الصناعة
إعداد: م . جاسم عبد العزيز العمّار، تحرير: د. مصطفى بابكر
- 19 - اتجاهات توزيع الإنفاق في الدول العربية
إعداد: د . علي عبدالقادر علي، تحرير: د. رياض بن جليلي
- 20 - هل أضاعت البلدان العربية فرص التنمية؟
إعداد: د . أحمد الكواز
- 21 - مآزق التنمية بين السياسات الاقتصادية والعوامل الخارجية
إعداد: د . أحمد الكواز





Arab Planning Institute - Kuwait

P.O.Box: 5834 Safat 13059 - State of Kuwait

Tel: (965) 4843130 - 4844061 - 4848754

Fax: 4842935



المعهد العربي للتخطيط بالكويت

ص.ب. 5834 الصفاة 13059 دولة الكويت

هاتف: 4843130 - 4844061 - 4848754 (965)

فاكس: 4842935

E-mail: api@api.org.kw

web site: [http:// www.arab-api.org](http://www.arab-api.org)

ISBN: 99906 - 80 - 16 - 7

Depository Number: 2007/015